

العلاقات العراقية - البريطانية والتطورات السياسية في العراق ١٩٢٢ - ١٩٣٠

بعد ان اعلن عن قيام المملكة العراقية وبمساعدة بريطانيا أرادت بريطانيا تثبيت حقوقها وامتيازاتها في العراق وتنظيم العلاقات مع الحكومة الجديدة لذلك اعدت مسودة معاهدة حتى قبل اعلان المملكة العراقية وهي ليست بديل عن الانتداب بل هي نسخة اخرى عن الانتداب وقد استهجنها الملك فيصل ولكن شرعت بريطانيا في تشرين الثاني ١٩٢١ لدراسة الاسس التي ستعقد بموجبها المعاهدة عام ١٩٢٢.

- الظروف والملايسات التي فرضت بها بريطانيا معاهدة ١٩٢٢ على العراق حكومةً وشعباً

في خطاب الملك فيصل الاول عند اعلان المملكة في ٢٣ / اب / ١٩٢١ ، كان قد وعد الشعب العراقي باجراء انتخابات وتشكيل المجلس التاسيسي ووضع دستور للبلاد .

واجه الملك فيصل بعد تتويجه عدد من المهام منها :

- ١- تخليص العراق من الانتداب البريطاني وتسليم الحكم الى الوطنيين تدريجياً .
- ٢- الحفاظ على الموصل وضمها للعراق .
- ٣- وضع دستور للبلاد يحافظ فيه على حقوق العراقيين .
- ٤- بناء وتطوير المؤسسات الادارية والعسكرية بكافة تشكيلاتها .
- ٥- انقاذ البلاد من الجهل والمرض .

المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٢

وفي الذكرى الاولى لتسلمه حكم المملكة خرج الشعب العراقي بقيادة رجال الدين وقادة الحركة الوطنية مطالبته بتحقيق ما وعدهم به ، والا سحب البيعة منه وسارت تظاهرة الى مقر حكم والتديد بسياسة بريطانيا في العراق وكان المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس في زيارة للملك وشاهدة تلك التظاهرة مما اثار غضب المندوب السامي والذي امر باعتقال قادة الحركة الوطنية وحل حزبي النهضة والتقدم وغلق الصحف التابعة لهم ونفي قادتها الى جزيرة هنجام ، مما ادى الى استقالة الحكومة واستغل المندوب السامي برسي كوكس مرض الملك فيصل وابصح هو حاكم العراق حيث اصرت بريطانيا على توقيع

المعاهدة مع الملك فيصل في العاشر من تشرين الاول عام ١٩٢٢ ونشرت بعد ثلاثة ايام من توقيعها وكانت بنودها لا تختلف عن لائحة الانتداب ، لذلك لاقت معارضة كبيرة من الشعب العراقي وقادة الحركة الوطنية .

تضمنت مقدمة وثمانية عشر مادة والحق بها اربعة بروتوكولات تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين والاشرفاء على الشؤون المالية والعدلية.

ومن اهم مواد المعاهدة منها :

- ١-تقدم بريطانيا المشورة والمساعدة للعراق على ان لا يمس سيادة العراق الوطنية ويمثل بريطانيا المندوب السامي .
- ٢-يتعهد العراق بعدم تعيين اي موظف غير عراقي دون موافقة بريطانيا .
- ٣-يوافق ملك العراق على المشورة البريطانية التي تقدم بواسطة المندوب السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس مصالح وتعهدات ببريطانيا الدولية والمالية .
- ٤-يتعهد الملك باصدار قانون اساسي (دستور) يعرض على المجلس التاسيسي.
- ٥-تعهد بريطانيا ادخال العراق عصبة الامم في اقرب وقت .
- ٦-تقديم بريطانيا للعراق الاسلحة والمساعدات العسكرية .
- ٧-تعتبر المعاهدة نافذة حال تصديقها من قبل الطرفين بعد المصادقة عليها من قبل المجلس التاسيسي (البرلمان) وتظل معمول بها لمدة عشرين سنة .

تم المصادقة على المعاهدة من قبل المجلس النيابي في العاشر من حزيران عام ١٩٢٤ بعد ان هدد المندوب السامي باحتلال العراق اذا لم يتم التوقيع على المعاهدة ، مما ادى الى اجتماع اعضاء البرلمان في العاشرة والنصف مساءً من ليلة ١٠/١١ حزيران عام ١٩٢٤ وتم التصويت عليها بموافقة ٣٧ ومعارضة ٢٤ وامتناع ٨ اعضاء وبذلك تمت المصادقة عليها قبل اعلان الدستور العراقي والذي كان من المفترض ان يصوت عليها وفق قرارات ومواد الدستور وليس قبل صدور الدستور وذلك لضمان المصالح البريطانية لاسيما الاقتصادية التي كانت تخشى بريطانيا من معارضة اعضاء مجلس النواب للمعاهدة .

- المجلس التاسيسي (البرلمان)

كلف الملك فيصل وزير الدفاع جعفر العسكري بتأليف وزارة جديدة بعد استقالة عبد المحسن السعدون في ٢٢/ تشرين الثاني ١٩٢٣ وكان مهمتها استكمال انتخابات المجلس التاسيسي

وتم افتتاح المجلس التاسيسي في ٢٢ اذار عام ١٩٢٤ برئاسة عبد المحسن السعدون ونائبه ياسين الهاشمي وداوود الحيدري ، وبحضور الملك فيصل ، واعتبر افتتاحه من الاحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي ، لانه اول مجلس منتخب يمثل خطوة مهمة نحو الحياة الديمقراطية ، وحدد مهامه بثلاث نقاط اساسية هي

١-المصادقة على معاهدة ١٩٢٢

٢-سن دستور للبلاد لحفظ حقوق الشعب العراقي والسياسية الداخلية والخارجية للعراق

٣-سن قانون انتخاب المجلس النيابي (البرلمان)

وقد واجهت المصادقة على معاهدة ١٩٢٢ معارضة شديدة من قبل اعضاء البرلمان الذين تعرضوا للانتقادة من قبل الشعب العراقي وقادة الحركة الوطنية وامتنع عدد كبير من اعضاء البرلمان المصادقة على المعاهدة ولكن تهديد المندوب السامي برسي كوكس بأحتلال العراق اجبرهم على المصادقة .

بعد المصادقة شرع المجلس التاسيسي(البرلمان) بدراسة ووضع قانون للانتخابات ، ووضع دستور للبلاد

القانون الاساسي العراقي ((الدستور)) ٢١ / اذار / ١٩٢٥ :

تم تأليف لجنة لدراسة ووضع دستور للبلاد وفق النظم العالمية وقد اطلعت اللجنة على بعض دساتيرالدول لكل من دستور استراليا ونيوزلندا وتركيا وايران ومصر ، وتم تقديم مسودة الدستور من قبل رئيس الوزراء جعفر العسكري الى رئيس المجلس التاسيسي وتم تعديل بعض مواد من قبل لجنة عن الالوية العراقية وتم اقراره في العاشر من تموز عام ١٩٢٤

ولم يتم اعلان الدستور ونشره للشعب الا في ٢١ اذار عام ١٩٢٥. تضمن الدستور مقدمة وعشرة ابواب يمكن الاطلاع على مواد الدستور في الصفحة ((٩٥)) من المنهج المقرر

س/ لماذا تم تاخير اعلان الدستور العراقي الا في عام ١٩٢٥ .

ج/ بسبب توقيع العراق وبريطانيا امتياز نفطي مع شركة النفط التركية في الرابع عشر من اذار عام ١٩٢٥ لان الدستور يمنع توقيع اي اتفاق او معاهدة مع اي دولة الا وفق مواد يقرها الدستور لذلك تم تاخير نشر الدستور واجبار الحكومة العراقية على توقيع هذا الامتياز ومن ثم تم اعلان نشر الدستور في ٢١ اذار عام ١٩٢٥ الذي تضمن (١٢٣) مادة موزعة على عشرة ابواب مع مقدمة وجاء في المقدمة ان العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة .

اهم بنود الدستور :

- **الباب الاول : حقوق الشعب فلا فرق بين العراقيين مهما اختلفوا في الدين واللغة والقومية .**

- **الباب الثاني :** (الملك وحقوقه) وهو مصون غير مسؤول ، يحق له عقد المعاهدات وهو القائد العالم للقوات المسلحة .

- الباب الثالث (السلطة التشريعية) (مجلس الامة) يحق له وضع القوانين وتعديلها .

- الباب الرابع (الوزارة) يحق للملك اختيار رئيس الوزراء وتعيين اعضاء الوزارة (الوزراء) في مناصبهم .

- الباب الخامس : (السلطة القضائية) الحكام يعينون بأرادة ملكية والمحاكم مصونة من التدخل في شؤونها . اما بقية المواد تناولت الامور المالية وادارة شؤون المحافظات (الالوية) ، وتأيد القوانين والاحكام . كما تناول الباب التاسع امكانية تبديل بعض قوانين واحكام القانون الاساسي (الدستور) .

